# انعكاسات الأزمة الصحية لكوفيد-19 على الاقتصاد العالمي و الجز ائري

# The repercussions of the COVID-19 health crisis on the global and Algerian economy

**بن بعيبش سلمان1، باني سيدعلي2**

1 طالب دكتوراه، مخبر العولمة و السياسات الاقتصادية، الجزائر، benbaibeche.selmane@univ-alger3.dz

2 طالب دكتوراه، مخبر العولمة و السياسات الاقتصادية، الجزائر، bani.sidali@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 15-06-2022 تاريخ القبول: 14-08-2022 تاريخ النشر: 22-01-2023

**ملخص:**

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية أن نبين انعكاسات ظهور و انتشار جائحة فيروس كوفيد- 19 المستجد على الاقتصاد العالمي بصورة عامة وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، لتوضيح خطورة هذه الأزمة الصحية التي أدخلت العالم في نفق اقتصادي مظلم بصورة لم يشهدها منذ قرن تقريبا.

وكانت البداية مع تباطأ معدلات النمو الاقتصادي نتيجة إجراءات العزل و انخفاض الطلب العالمي على السلع لينتقل إلى القطاع التجاري، المالي، الصناعي، النقل، والسياحة. وكغيرها من الدول يواجه الاقتصاد الجزائري تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد مع ارتفاع معدلات التضخم وتوقف الشركات عن العمل، وكل هذا يأتي إلى جانب انخفاض عائدات النفط .

**الكلمات المفتاحية:** جائحة فيروس كوفيد 19، الاقتصاد العالمي، الاقتصاد الجزائري.

**تصنيف JEL:** I15, F13, F63, F65, F66

**Abstract:**

We tried through this research paper to show the repercussions of the emergence and spread of the new Covid-19 pandemic on the global economy in general and the Algerian economy in particular, to clarify the seriousness of this health crisis that has plunged the world into a dark economic tunnel in a way it has not seen for nearly a century.

The beginning was with the slowdown in economic growth rates as a result of the isolation measures and the decline in global demand for goods, to move to the financial, industrial, transportation, and tourism sectors. Like other countries, the Algerian economy is facing the repercussions of the spread of the new Corona

1

virus, with high inflation rates and companies stopping work, and all this comes in addition to the decline in oil revenues.
Keywords: COVID-19 pandemic, global economy, Algerian economy.
**JEL classification codes :** I15, F13, F63, F65, F66.

**1. مقدمة:**

عاش العالم وضعا غير عاديا لما وقع جراء وباء كورونا أو كوفيد- 19 إذ يعد هذا الوضع حالة خاصة من مختلف الزوايا و بدون شك سيشكل منعطفا كبيرا في تاريخ الإنسانية بأكملها، وذلك لخطورته على الوضع الصحي العالمي بل ايضا لأثاره الوخيمة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي كذلك، حيث أثر بشكل مباشر على المعاملات الدولية و التجارية و السياسية، و فرض تفشي الوباء على الحكومات اتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير الاحترازية، مما انعكس سلبا على الاقتصاد حيث أصبح يعيش حالة من الركود و الانكماش ، و بالتالي ظهور أزمة اقتصادية عالمية غير متوقعة.

وبحكم الترابط العالمي بين اقتصاديات الدول و اتخاذ الإجراءات و التدابير الاحترازية كالعزل، الحجر الصحي، التباعد الاجتماعي و منع السفر كان للجزائر نصيبها من الأضرار الاقتصادية خاصة أن تفشي الأزمة "جائحة كوفيد- 19" تزامنت مع انهيار أسعار النفط الحادة التي لا تزال مستمرة منذ سنة 2014، دون أن ننسى ذكر حالة الاضطراب السياسي الذي شهدته البلاد سنة 2019 ، فأثرت هذه الأزمات على نحو حاد في الاقتصاد الجزائري وبوجه أدق في عائدات الضرائب من تصدير المحروقات، وفي نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي وغيرها من الخسائر في مختلف القطاعات.

**2. الإشكالية الرئيسية:** وبناءا على ما سبق و ما نشهده من أحداث الآن يتحتم علينا أن نطرح الإشكالية التالية: ما هي التداعيات و الآثار التي ستخلفها هذه أزمة الكوفيد- 19 على الاقتصاد العالمي و الجزائري ؟

**3. الإشكاليات الثانوية:**

هل واجهت الجزائر تحديات صحية في ظل جائحة كوفيد- 19 كغيرها من دول العالم؟

ما هي الإجراءات،التدابير و الاحترازات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في ظل الأزمة الصحية لموجهة جائحة كوفيد- 19؟

كيف أثرت جائحة فيروس كوفيد-19 المستجد على الاقتصاد العالمي ؟

كيف آثرت جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد- 19 على الاقتصاد الجزائري؟

**4. فرضيات البحث:**

يواجه القطاع الصحي الجزائري تحديات جمة مع تزايد المصابين و قلة الإمكانات في ظل جائحة فيروس كوفيد- 19.

كانت الحكومة الجزائرية من الدول السباقة في اتخاذ التدابير والسياسات التي من شانها أن تتحكم بتداعيات الأزمة الصحية .

انتقل فيروس كوفيد- 19 المستجد إلى العديد من دول العالم وكان تأثيره على الاقتصاد العالمي هو الأكبر منذ أزمة الكساد في 1929.

أثرت جائحة فيروس كوفيد- 19 المستجد على الاقتصاد الجزائري بحكم ركود المبادلات التجارية مع دول العالم وانخفاض أسعار البترول.

**5. أهمية البحث:** يستمد البحث أهميته من تناوله للأوضاع الاقتصادية في الجزائر في ظل الجائحة و ذلك من اجل تقدير الخسائر و تشخيص القطاعات المتضررة، ومعرفة مدى تضرر الاقتصاد الوطني من صدمات الأزمة للخروج بالحلول و السبل التي تمكنه من تحملها مستقبلا.

**6. أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى توضيح :

التحديات الصحية التي تواجهها الجزائر عند مواجهة الأزمة الوبائية والمراحل و التطورات الحاصلة خلال انتشار الفيروس.

توضيح أهم الإجراءات و التدابير الاحترازية المتخذة على المستوى المحلي لمواجهة وباء كورونا المستجد.

توضيح تداعيات جائحة فيروس كوفيد- 19 المستجد على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية على العالم بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة .

تقديم المقترحات التي تدعم و تعزز قدرة القطاع الصحي و الاقتصاد الوطني على مجابهة أثار الأزمات الصحية المماثلة مستقبلا.

**7. منهجية البحث:** من خلال البحث في هذا الموضوع اعتمدنا على:

المنهج الوصفي التاريخي: عند وصف مراحل تطورات انتشار فيروس كوفيد- 19 المستجد، ومواكبته الإجراءات الملائمة لكل مرحلة من طرف الحكومة الجزائرية.

المنهج التحليلي: من خلال تحليل أهم الانعكاسات لجائحة كوفيد- 19 المستجد على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية عالميا و محليا ،و دراسة حالة الجزائر في ظل انتشار الوباء.

**8. خطة البحث:**

**أولا:التحديات الصحية لجائحة فيروس كوفيد- 19 المستجد في الجزائر.**

**ثانيا: الإجراءات و التدابيرالاحترازية المتخذة في الجزائرلمواجهة وباء كورونا المستجد. ثالثا: انعكاسات جائحة فيروس كوفيد- 19 المستجد على الوضع الاقتصادي في العالم.**

**رابعا: انعكاسات جائحة فيروس كورونا المستجد على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.**

**الخاتمة.**

## 2. التحديات الصحية لجائحة فيروس كوفيد-19 المستجد في الجزائر.

يبلغ مجموع إنفاق الحكومة الجزائرية على القطاع الصحي حوالي 7.2% من الناتج القومي الإجمالي سنة 2014 (منظمة الصحة العالمية، 2020)، حيث تتوفر الجزائر على كامل الإمكانيات التكفل بالحالات المعقدة التي تصل حد الإنعاش حيث تتوفر على 2500 جهاز تنفس اصطناعي, و ما يعادل 2699 سرير إنعاش و2500 جهاز آخر للتخدير والتنفس الاصطناعي إلى جانب 220 عيادة خاصة تتوفر على معدل 3 إلى 4 أسرة إنعاش, أي أن قدرات الجزائر تقدر بقرابة 6000 سرير إنعاش، مع التنبيه لعدم الخلط بين الطاقة النظرية لمصالح الإنعاش الموزعة على التراب الوطني في "الظروف العادية" والمقدرة بـ:400 سرير و إمكانية رفع تلك القدرات إلى 6000 سرير إنعاش, مثلما يتم تداوله عبر الوسائط الاجتماعية وبعض وسائل الإعلام وهي معلومات مغلوطة لا أساس لها من الصحة حسب تصريح الوزير. (بن بوزيد، 2020)

و أعلنت الجزائر عن أول حالة مؤكدة لفيروس كورونا المستجد في فيفري 2020، ومن أجل الحد من انتشار الفيروس تم تخصيص 51 مركزا للحجر الصحي في 15 ولاية عبر الجزائر لاستقبال الجزائريين الوافدين من الخارج. كما تم تنصيب لجنة علمية مكلفة على مستوى وزارة الصحة والسكان و إصلاح المستشفيات بمتابعة تطورات الوباء التي ساهمت في تطوير العلاج وتدعيم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الوباء ورفع مستوى مخزون المستلزمات الوقائية والحامية من بينها كواشف التشخيص ودواء علاج الوباء وكذا الكمامات (بن بوزيد، تصريح وزير الصحة وإصلاح المستشفيات الجزائري، 2020)، في البداية كانت التدابير المتخذة للسيطرة على الوضع أو استقراره تتسم بالمرونة قبل التحول إلى تدابير أكثر حزما، ففي مارس 2020 صدر مرسوم (الجريدة الرسمية، 2020) بالحجر الجزئي في العاصمة الجزائر و 9 مدن أخرى، وقد وضعت ولاية البليدة المجاورة تحت الحجر الشامل بعد أن تحولت إلى بؤرة وطنية لانتشار العدوى، وأظهر الوضع الوبائي تطورا على مدى فترتين تميزت الأولى بحالة سيطرة عليها وانخفاض في عدد الوفيات وعدد محدود لحالات الاختبار الايجابية للفيروس.

أما الفترة الثانية، التي حدثت بعد رفع الحجر الجزئي في 24 ماي 2020 فقد اتسمت بزيادة في الحالات الايجابية المسجلة، و الوفيات وزيادة في حالات الشفاء، ثم لوحظ بعد هذه الفترة أن فيروس كورونا أصبح أكثر سرعة في الانتشار بسبب تغيرات حدثت في جيناته، و أصبح أسرع في الانتقال حاليا على ما كان عليه في مراحله الأولى. (درار، 2020)

**الشكل رقم:(1): منحنى يمثل إحصائيات انتشار فيروس كورونا في الجز ائر.**

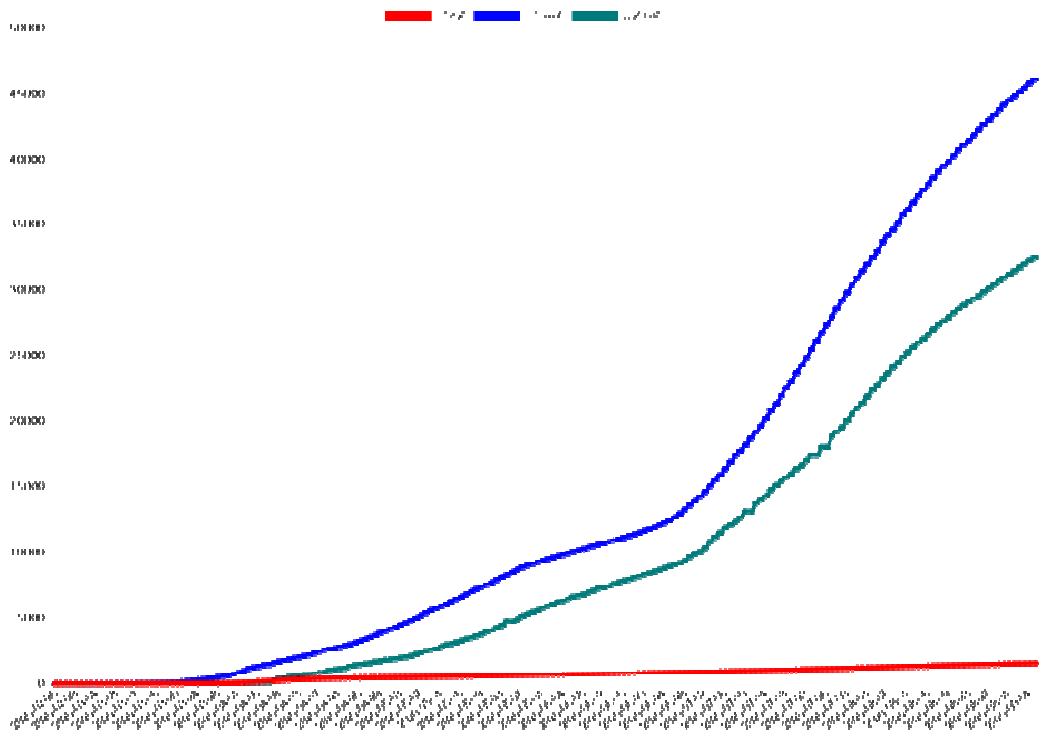

**المصدر:** الموقع الالكتروني المخصص للجنة رصد و متابعة فيروس كورونا بالجزائر
http://covid19.cipalgerie.com/ar consulté le: 04/09/2020.

نلاحظ من خلال الشكل(1) أن عدد المصابين بفيروس كورونا في الجزائر إلى غاية يوم 2020/09/06 بلغ 46071 حالة حيث تماثل للشفاء 32481 مصاب فيما سجلت 1549 وفاة،

فبالرغم من تزايد أرقام الإصابات والوفيات يوميا إلا انه لم تكن أثار الجائحة بتلك الحدة كالتي أصابت عديد الدول المتطورة ، ما أدى إلى انهيار المنظومة الصحية فيها كايطاليا على سبيل المثال.

**2. الإجراءات و التدابير الاحترازية المتخذة في الجزائر لمواجهة وباء كورونا .**

اتضح لنا من خلال هذه الأزمة أن بلدانا عريقة ومشهورة بنظامها الصحي عانت الأمرين من أجل توفير الرعاية لإجمالي المصابين وخاصة المسنين منهم، فقامت الحكومة الجزائرية كنظيراتها من دول العالم إلى اتخاذ تدابير احترازية لمواجهة وحصر الوباء، و كانت كالأتي: (كرامة، رحال، و خبيزة، 2020، الصفحات 324-327)

تعليق الرحلات الجوية الدولية، وعلقت أولى الرحلات الجوية إلى الصين منذ 3 فيفري 2020 وقد تم تمديد هذا التعليق للرحلات إلى جميع مدن إيطاليا 11مارس2020 و بعدها تم تعليق الروابط الجوية والبحرية مع 5 دول عربية و 6 افريقية ومع أوروبا.

تخفيف القيود الجمركية عند دخول التجهيزات الطبية من الخارج، حيث تم إصدار تعليمة لصالح الجمارك تخفيف إجراءات جمركة التجهيزات الطبية والمنتجات الصحية المخصصة لمحاربة فيروس كورونا من خلال تخصيص رواق اخضر.

إصدار تعليمة ضرورة احترام مسافة الأمان الإجبارية على الأقل 1 متر بين الأشخاص في كافة المؤسسات و الفضاءات التي تستقبل الجماهير.

إغلاق المدارس والجامعات ومؤسسات التعليم والتكوين المهنيين كإجراء احترازي ووقائي من وباء فيروس كورونا و ذلك من اليوم الخميس 12 مارس 2020 و تفعيل التعليم عن بعد عبر وسائل الاتصال والمواقع والمنصات على شبكة الانترنيت.

تكليف وزارة المالية تسهيل إجراءات جمركة المواد الغذائية المستوردة، مع تسريع الإجراءات المصرفية المرتبطة بها تماشيا مع الحالة الاستثنائية التي تعيشها البلاد.

تطبيق اجراء إحالة ما لا يقل عن 50% من مستخدمي الإدارات العمومية على المستوى المركزي والجماعات الإقليمية الذين لا يعتبر حضورهم بمكان العمل ضروريا لضمان استمرارية الخدمة على عطلة استثنائية مدفوعة الأجر لاسيما ما تعلق بالهياكل ذات المنفعة العامة. (تبون، 2020)

تدعيم وزارة الصحة و إصلاح المستشفيات بلجنة علمية لمتابعة وباء كورونا وقد عين الطبيب الأخصائي في الأوبئة الأستاذ "جمال فرار" مديرا وناطق رسمي لهذه اللجنة الجديدة.

استحداث لدى ولاة الجمهورية لجنة ولائية مكلفة بتنسيق النشاط القطاعي للوقاية ومكافحة وباء فيروس كورونا، ويخول لهذه اللجنة الأخذ بالمبادرات على المستوى المحلي وتكييف القرارات حسب خصوصية كل ولاية و بكل مسؤولية.

دعمت الجزائر كافة مستخدمي السلك الطبي و الحماية المدنية و أعوان الدولة حيث أمرت بتقديم منحة خطر للأسلاك المعرضة للإصابة بالفيروس.

قيام مسؤولي الجماعات المحلية بأنشطة تعقيم و تطهير الأماكن العمومية على نطاق واسع.

قامت الدولة الجزائرية بإخضاع العائدين إلى الوطن من المسافرين الجزائريين إلى الحجر الصحي في أفخم الفنادق ، بعد ان قامت بترحيلهم من المطارات الأجنبية.

تكليف وزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارتي التجارة و الفلاحة و التنمية الريفية بتعقب المضاربين واتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم بما فيها تشميع محلاتهم وتقديمهم للعدالة، وذلك لمحاربة الندرة و توفير السلع الضرورية.

أعطت الحكومة الجزائرية رسميا، الضوء الأخضر للبنوك العمومية في الجزائر لدعم الصيرفة الإسلامية والسماح للبنوك التقليدية بالعمل فيها، بهدف مواجهة مشكلة السيولة التي خلفتها الأزمة المالية منذ 2014 بالإضافة إلى الركود الذي سببه جائحة كوفيد 19 . (الجريدة الرسمية، 2020)

تأجيل الإقرارات الضريبية، وتجنب دفع الدفعة الأولى من ضرائب دخل الشركات و الأرباح، وتسهيل جداول السداد لدافعي الضرائب الذين يجدون أنفسهم في وضع مالي صعب، وقرر بنك الجزائر أن البنوك والمؤسسات المالية يمكنها تأجيل سداد أقساط القروض عند استحقاقها، وإعادة جدولتها.

تقرر تخفيض سعر الفائدة الأساسي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية لتثبيته عند 3% بدلا من 3.25% وتخفيض معدل الاحتياطي الإجباري من 8% إلى 6%، ورفع عتبة إعادة تمويل الأوراق المالية العامة القابلة للتداول من قبل بنك الجزائري (البنك المركزي الجزائري، 2020)

**3. انعكاسات جائ□ة فيروس كوفيد-19 على الوضع الاقتصادي في العالم.**

**1.3. على النمو الاقتصادي:** عرف النمو الاقتصاد العالمي تراجعا حتى قبل ظهور فيروس كورونا نتيجة التوترات الجيوسياسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وما زاد من حدة هذا التوتر راجع لجائحة الكوفيد19 حيث اتجهت العديد من المنظمات الدولية لمراجعة توقعات النمو الاقتصادي لعام 2020 وتبني سيناريوهات أكثر واقعية في الآونة الأخيرة لتقييم تهديد تفشي الوباء. (الوليد، 2020، صفحة 07)

**الشكل رقم:(2): توقعات المنظمات الدولية حول نمو الاقتصاد العالمي لعام 2020.**

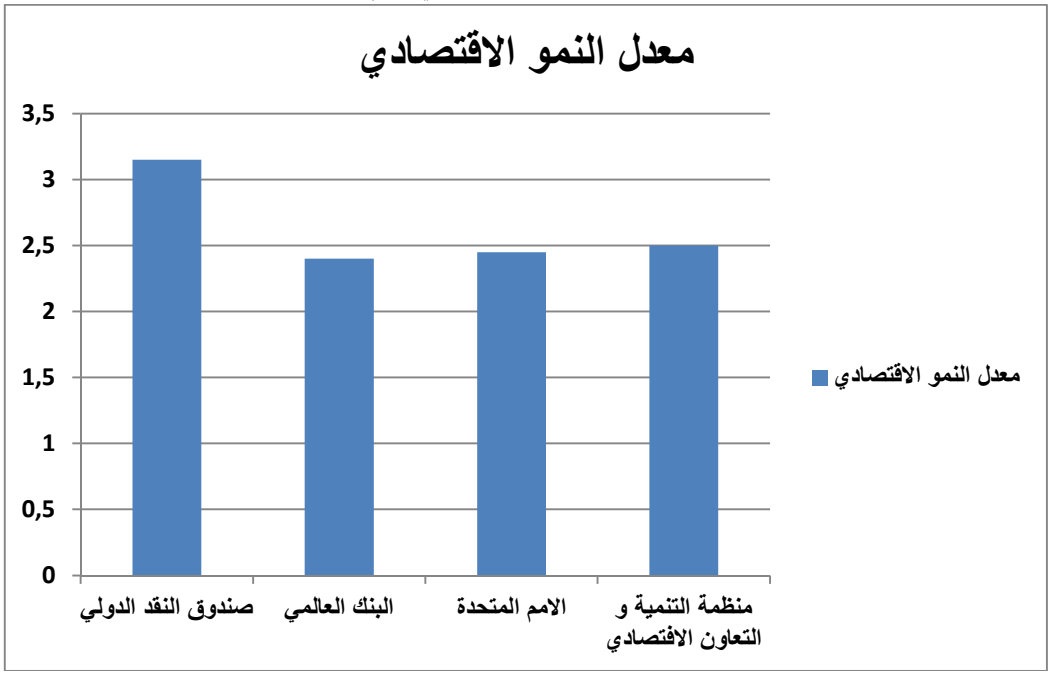


**المصدر:** الوليد أحمد طلحة، **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2020، ص:07.

**2.3.على الاستقرار المالي :** (تقرير صندوق النقد الدولي، 2020)

نمو سريع للقروض الخطرة وتدهور أسواق الائتمان المحفوف بالمخاطر بشكل حاد منذ تفشي الكوفيد19 حيث أن الأسواق الأوروبية و الولايات المتحدة للسندات ذات العائد المرتفع والقروض ذات الرافعة المالية تعرضت لانخفاضات في السوق بنحو الثلثين من الانخفاضات التي شهدناها خلال الأزمة المالية العالمية 2008 وتدهورت السيولة بشكل كبير.

أدت جائحة الكوفيد 19 إلى انعكاس حاد غير مسبوق في تدفقات المحافظ ، فبلغ إجمالي تدفقات المحافظ في العالم مارس2020 بأكثر من 100 مليار دولار في التدفقات الخارجة أو( 3٪ من حيازات الأصول) منذ 21 جانفي 2020.

توقعات ربحية البنوك على المدى القريب (2020-2021) من المرجح أن تتأثر سلبا بحدة ارتفاع تكاليف الائتمان بسبب الانكماش الاقتصادي الناتج عن تفشي كوفيد 19.

يمكن لإحصاءات الدولية المصرفية "BSI" إلقاء الضوء على بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية التي يحتمل أن تكون أكثر عرضة للخطر في نهاية عام 2019 خاصة مع جائحة كوفيد 19، وشكلت المطالبات الدولية غالبية إجمالي الإقراض الأجنبي للبنوك للمقترضين في آسيا الناشئة 64٪، و أكثر من نصف مطالبات البنوك الأجنبية على بنوك أمريكا اللاتينية57٪، حيث أن حصة الائتمان قصيرة الأجل من قبل البنوك الأجنبية هي مؤشر رئيسي على الضعف الخارجي لأنها مرتفعة بالنسبة للبعض المقترضون من الأسواق الناشئة والاقتصاد النامي، الائتمان المصرفي المقدم إلى بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية يشير إلى احتمال حدوث ذلك لتكون عدم التجانس بين الأنظمة المصرفية الوطنية في ردود أفعالهم تجاه الصدمة المالية العالمية التي أثارتها الوباء. (بنك التسويات الدولية، 2020، صفحة 03)

**3.3. على النقل الجوي:**

قامت منظمة الطيران المدني الدولي"ICAO's" بتحليل الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد 19 على الطيران وقد أدى الانكماش في الحركة الجوية إلى زيادة حادة الضغط المالي على جميع أصحاب المصلحة في الطيران فيشير إلى : (المنظمة الدولية للطيران المدني، 2020)

تتراوح نسبة التخفيض الإجمالية من 47٪ إلى 50٪ من المقاعد التي تقدمها شركات الطيران.

تخفيض إجمالي من 2884 إلى 2713 مليون مسافر.

من 366 إلى389 مليار دولار خسائر محتملة لإجمالي إيرادات الركاب لشركات الطيران.

فقدت المطارات و مقدمو خدمات الملاحة حوالي 2 مليارات دولار و 824 مليون دولار فقط في مارس 2020 .

**الشكل رقم:(3) انهيارنسبة الطلب على الحركة الجوية ونمو عدد الركاب**

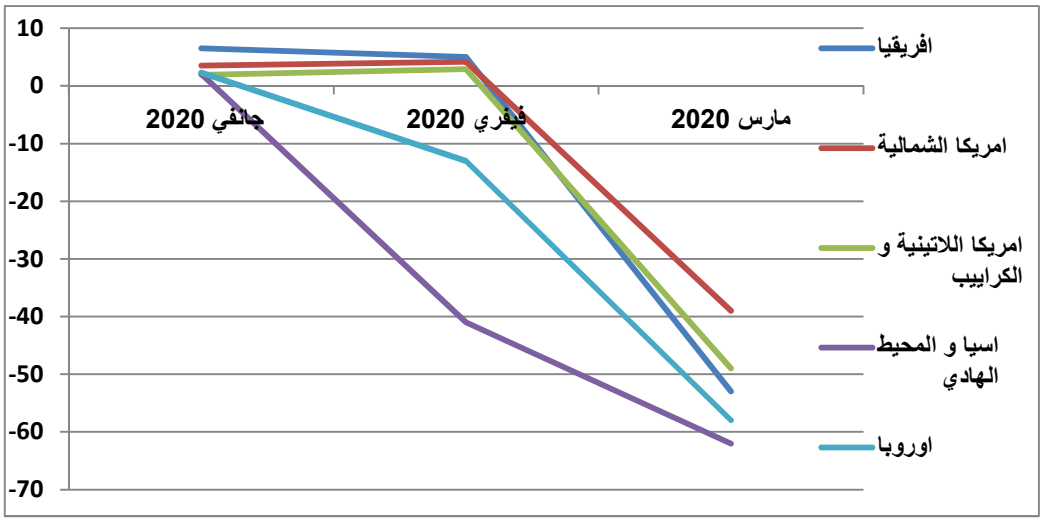


**المصدر:** تقرير المنظمة الدولية للطيران المدني

**4.3.على أسواق العمل بأكبرتراجع التوظيف منذ الحرب العالمية الثانية.**

كان لوقف النشاط بسبب جائحة COVID-19 تأثير فوري وشامل على التوظيف، يمكن أن تنخفض ساعات العمل العالمية بنسبة 10.5 في المئة هذا الربع، أي ما يعادل 310 مليون عامل بدوام كامل مع 22 ساعة عمل في الأسبوع. (المنظمة الدولية للطيران المدني، 2020)

**شكل رقم:(4) انخفاض في نسبة إجمالي ساعات العمل في العالم**

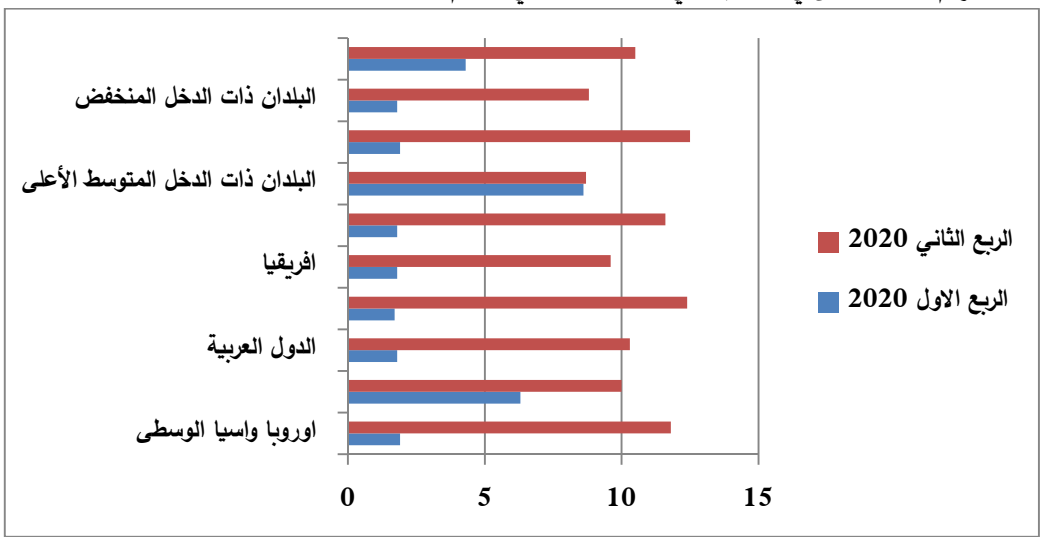


**المصدر:** تقرير المنظمة الدولية للعمالة.

**3.5.على التجارة العالمية:** تشير تنبؤات المنظمة الدولية للتجارة و التنمية الاقتصادية UNECTAD ومؤشر أسعار السلع الأساسية في السوق الحرة إلى أن قيم التجارة العالمية قد تأثرت الأسعار سلبا منذ الربع الأول

من عام 2020 بسبب تفشي فيروس كورونا، و من المتوقع أن يتسارع الانكماش الاقتصادي خلال الربع الثاني من العام، الأونكتاد تشير التنبؤات الآنية لقيم التجارة العالمية إلى انخفاض قدره 3 % في الربع الأول من عام 2020، ومع ذلك سوف تؤثر على التجارة العالمية في الربع الثاني من العام ، مع انخفاض يقدر بنسبة 26.9%. (المنظمة الدولية للتجارة و التنمية الاقتصادية، 2020)

**الشكل رقم(5):يبين تطور نسب قيمة المبادلات التجارية لأول ربع لسنة 2020**

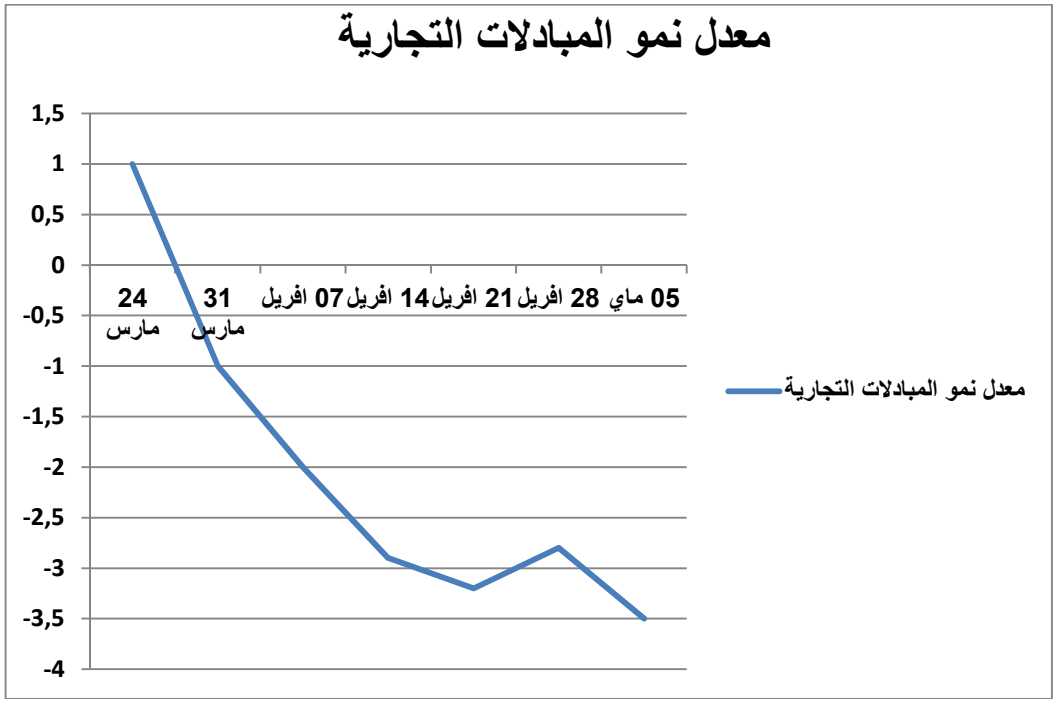


**المصدر:** تقرير المنظمة الدولية للتجارة و التنمية الاقتصادية.

**6.3.على إجمالي إنتاج الصناعة:** معدل نمو التصنيع العالمي الذي كان يتباطأ بالفعل في عام 2019 بسبب التوترات التجارية بين الاقتصاديات المهيمنة من المتوقع أن يتراجع أكثر بسبب الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن كوفيد 19، في الشهرين الأولين من عام 2020 أظهرت الصين حالة حادة من تقليل الإنتاج اما بالنسبة للبلدان الصناعية كمجموعات أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا لا يمكن قياس تأثيرات الجائحة مباشرة باستخدام بيانات فيفري 2019، لانها مثل معظم الدول بدأت القيود الاقتصادية في مارس. ومع ذلك بدأت هذه الدول عام 2020 مع مزيد من الانخفاض في الإنتاج الصناعي. (منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، 2020)

الشكل رقم: (6)تطور معدل نمو الصناعة التجارية في العالم

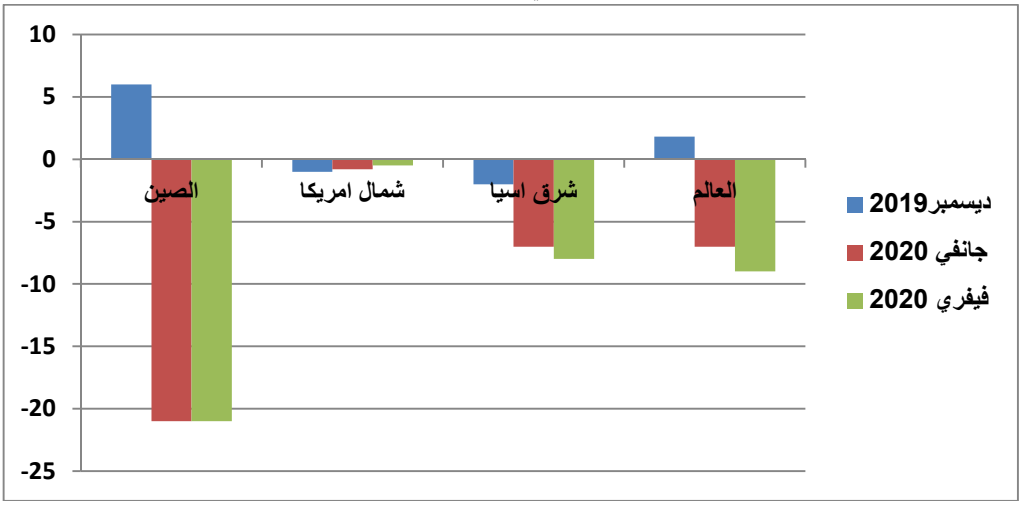


**المصدر:** تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية للصناعة.

**7.3.على قطاع السياحة:** في أزمة غير مسبوقة لقطاع السياحة هي أسوأ نتيجة في السلسلة التاريخية للسياحة الدولية منذ عام 1950 و تضع نهاية مفاجئة إلى فترة 10 سنوات من النمو المستدام منذ 2009 الأزمة المالية، حيث تشير البيانات المتاحة للمنظمة الدولية للسياحة UNWTO إلى انخفاض مزدوج بنسبة 22٪ في الربع الأول 2020 مع انخفاض عدد الوافدين في مارس بنسبة 57٪. هذا يترجم إلى ملف خسارة 67 مليون سائح دولي وحوالي 21 مليار دولار من العائدات السنوية. (المنظمة الدولية للسياحة، 2020)

**4.انعكاسات جائ⍰ة فيروس كورونا المستجد على الوضع الاقتصادي في الجزائر.**

بحسب التقديرات الأولية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا"، أن تخسر المنطقة العربية في سنة 2020 ما لا يقل عن 42 مليار دولار من PIB، إضافة إلى خسارة إي ايردات نفطية قيمتها الصافية 11مليار دولار تقريبا من جانفي إلى منتصف مارس 2020 وأن تنخفض صادرات المنطقة بمقدار 28 مليار دولار وخسرت الشركات في ارس المال السوقي 420 مليار دولار، أي ما يعادل 2 % منPIB للمنطقة. كما ستخسر المنطقة 7.1 مليون وظيفة وقد تتقلص الطبقة المتوسطة في المنطقة العربية أكثر فأكثر، مما قد يدفع 3.8 مليون شخص إضافي إلى شباك الفقر. (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2020)

وستكون الفئات الأكثر حرمانا وضعفا هي الأولى التي تتأثر بعواقب هذه الأزمة حيث سيعاني العامل في الجزائر بأجر يومي والعاملون في القطاع غير الرسمي يمثلون نحو 35 % من القوى العاملة والشركات الصغيرة والمتوسطة وحتى الشركات الكبرى من جراء هذه الأزمة.

يقدر عدد السكان النشطين بـ 11.048 مليون عامل يعمل منهم نحو 6.95 مليون في القطاع الخاص، أي ما نسبته 63 % من إجمالي القوة العاملة. أما القطاع العام فهو يشغل قرابة 4.09 مليون عامل ، أي ما نسبته 37 % من العاملين ووفق منظمة العمل الدولية، فإن القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا هي قطاع تجارة الجملة والتجزئة اللذان يمثلان أكبر حصة من العمال، حيث يعمل 1.775 مليون عامل أي ما نسبته 15.7% من السكان العاملين في الج ازئر، كما تأثر قطاع الفنادق والمطاعم بشدة، حيث أن أكثر من نصف العاملين في هذا القطاع هم من النساء، وتأثر أيضا قطاع الصناعات التحويلية الذي يعمل فيه 1.297 مليون عامل في الجزائر أي ما نسبته 11.5% من

السكان العاملين في الجزائر، وتمثل صناعات النقل والتخزين والاتصالات 729 ألف عامل في الجزائر، أي ما نسبته 6.5 % من السكان العاملين. في حين صنفت منظمة العمل الدولية قط البناء، الذي يعمل فيه 1.89 مليون شخص في الجزائر 16.8 % من السكان العاملين قطاعا متوسط المخاطر. (المنظمة الدولية للعمالة، 2020)

**الشكل رقم:(7) تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014-2021**

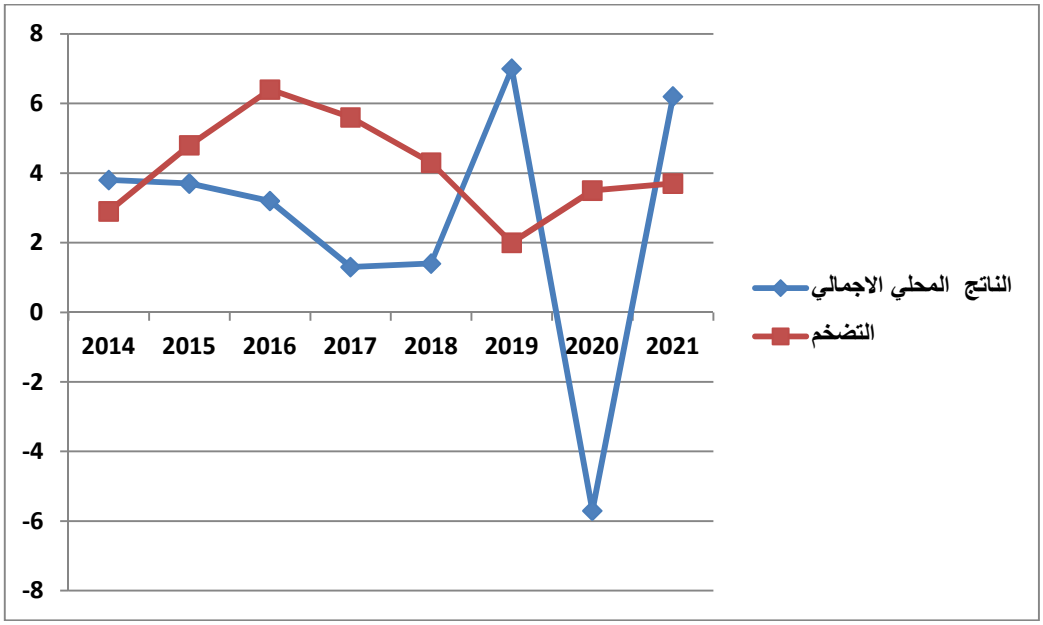


*بالنسبة إلى سنة 2020 فهي تقديرات و 2021 توقعات.

**Source:** Fund Monetary International," growth GDP Real" and Inflation rate consumerprices,https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD , consulté le: 10/09/2020.

على صعيد أخر بلغ إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" من النفط الخام نحو 27.84 مليون برميل يوميا في فيفري 2020 ، في حين بلغ إنتاج المنظمة بالمتوسط 31.864 مليون برميل يوميا في 2019

ويعتبر هذا المستوى أقل مستوى للإنتاج النفطي خلال الخمس سنوات السابقة. ويعود ذلك إلى توقف إمدادات النفط من ليبيا بسبب الأوضاع الداخلية وإغلاق الموانئ وحقول إنتاج النفط بسبب تفشي فيروس كورونا، إلى جانب التزام الدول العربية عموما باتفاق "أوبك بلس" لتعديل كميات الإنتاج لضمان التوازن . (الوليد، 2020، صفحة 41)

ومن شأن تراجع سوق النفط العالمية الذي يعد المورد الأساسي للخزينة الجزائرية أن يقلل من أي إيرادات الجزائر لعام 2020 و أن تعيش الجزائر البلد العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" على وقع "أخطر أزمة اقتصادية نتيجة جائحة كورونا، و صرح وزير الطاقة الجزائري عبد المجيد عطار للإذاعة الرسمية بأن الجزائر تتوقع هبوط إيرادات النفط والغاز إلى 23 مليار دولار في 2020 مقابل 33 مليار سنة 2019 وبلغت إيرادات الجزائر60 مليار دولار من مبيعات النفط والغاز قبل تراجع الأسعار بشدة سنة 2014. (عطار، 2020)

هذا وعرض وزير المالية عبد الرحمان راوية مشروع قانون المالية التكميلي 2020 على المجلس الشعبي الوطني. يتضمن المشروع خفض نفقات الميزانية إلى 7372.7 مليار دج مقابل 7823.1 مليار دج في قانون المالية الأولي ل2020 بينما يتوقع انخفاض الإيرادات إلى 5395.8 مليار مقابل 6289.7 مليار دج في قانون المالية الأولي. و سيؤدي ذلك إلى عجز في الميزانية ب1976.9 مليار دج أي ما يمثل 10.4 بالمائة من الناتج المحلي الخام مقابل عجز ب 1533.4 مليار في قانون المالية الاول (-7.2 بالمائة من الناتج المحلي الخام). و نظرا للتراجع الكبير في أسعار النفط الذي سجل خلال الأشهر الأخيرة, تم تخفيض السعر المرجعي لبرميل النفط في إطار مشروع القانون من 50 دولار إلى 30 دولار فيما تم تخفيض سعر السوق من 60 دولار إلى 35 دولار. و يتوقع مشروع القانون انكماش النمو الاقتصادي ب-2.63 بالمئة مقابل نمو ايجابي ب+1.8 بالمئة كان متوقعا في القانون الأولي فيما ينتظر أن يعرف النمو خارج المحروقات انكماشا ب-0.91 بالمئة مقابل +1.78 بالمئة متوقعا في القانون الأولي .

و يقترح مشروع القانون استبدال الضريبة على الأملاك بالضريبة على الثروة مع توسيع نطاق الخاضعين لها والرفع من قيمتها وفق سلم تصاعدي و إعادة ترتيب وصياغة نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)، كما يقترح الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي الذي لا يتجاوز30 ألف دج شهريا و مراجعة عتبة الراتب الوطني الأدنى المضمون من 18000 دج الى 20000 دج بداية من 1 جوان.في مجال الاستثمار، أقر النص إلغاء قاعدة توزيع أرس المال 51/49 بالمئة باستثناء أنشطة شراء و بيع المنتجات و تلك التي تكتسي طابعا استراتيجيا. (الجريدة الرسمية، 2020)

**الخاتمة:**

لا تزال تظهر جائحات وبائية إقليمية وعالمية بشكل متزايد في السنوات الأخيرة في ظل التوترات السياسية للدول الاقتصادية الكبرى كالصين و والولايات المتحدة الأمريكية و توجيه الاتهامات لكل طرف

نحو الأخر مسؤولية تطوير و انتشار الفيروس، الأمر الذي ساهم في انتشار العديد من نظريات "المؤامرة" وربطها بجائحة فيروس كوفيد 19 التي وجهت ضربة موجعة إلى الاقتصاد العالمي بشكل غير مسبوق منذ أزمة الكساد، حيث تناولت هذه الدراسة تأثيراتها على التجارة الدولية ووضع السوق المالي بالإضافة إلى عديد القطاعات الاقتصادية المتضررة في العالم بصفة عامة و في الجزائر بصفة خاصة.

ورغم عمق الأزمة الاقتصادية العالمية و المحلية إلا أنها بالمنظور الاستراتيجي أزمة ستمر كغيرها من الأزمات التي تتبعها حالة الانتعاش، و لا تزال الأدبيات الاقتصادية تذكر أزمة الكساد الكبير التي بدأت في العام 1929، وأزمة عام 1973 حيث الارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط، تلتها أزمة أسواق شرق آسيا عام 1997، و آخرها الأزمة المالية العالمية في العام 2008، هكذا هي طبيعة الدورات الاقتصادية.

**و توصلنا من خلال هذا البـ ث إلى النتائج التالية:**

- ✓ واجه القطاع الصحي في الجزائر تحديات صعبة في مواجهة جائحة كوفيد 19 لقلة البنى التحتية، المستشفيات و الأطقم الطبية حيث تخللت الأزمة مرحلتين الأولى اتسمت بالاستقرار في عدد الإصابات الجديدة و قلة معدل الوفيات أما المرحلة الثانية بعد رفع الحجر في 24 ماي 2020 لاحظنا انتشار سريع للاختبارات الايجابية و تطور الجينات الخاصة بالفيروس ما أدى إلى ارتفاع في معدل الوفيات.
- ✓ اتخذت الحكومة الجزائرية تدابير وسياسات ناجعة و فعالة في مواجهة انتشار الوباء ساهمت في التحكم من تداعياته الصحية وكانت من السباقين الى تنفيذها عكس العديد من الدول الرائدة التي تباطأت في تطبيق إجراءات الحجر و دفعت تكلفته بآلاف الوفيات رغم عراقة و تطور القطاع الصحي فيها، حيث صدرت العديد من الأوامر و التعليمات من توقيف الأنشطة التجارية و الدراسة، الحجر المنزلي في اغلب الولايات والعديد من القرارات رغم أنها اتسمت بالعشوائية.
- ✓ اصابت جائحة الكوفيد 19 الاقتصاد العالمي من عدة نواحي بدءا من حركة المبادلات التجارية و أسعار السلع الأولية لتطال حتى قرارات المستثمرين ما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ونشأت عنه أزمة مالية عالمية حادة فاقت سابقتها سنة 2008.
- ✓ أدت الأزمة الصحية لوباء كورونا بعرقلة حركة الإمدادات و النقل الجوي عبر العالم، الأمر الذي اضعف الطلب العالمي وعطل الإنتاج فكبد قطاعات المال و النقل الجوي و السياحة بخسائر فادحة لم يسبق لها مثيل ورافقه ارتفاع معدلات البطالة وبأكبر تراجع لمعدلات التوظيف منذ الحرب العالمية الثانية.
- ✓ أثرت جائحة فيروس كورونا اقتصاديا على الجزائر كغيرها من دول العالم ، خاصة مع الخروج من فترة عدم الاستقرار السياسي الذي مر به البلد منذ بداية سنة 2019 من جهة و بداية تطبيق تدابير الحجر المنزلي فادى إلى ركود النشاط الاقتصادي و التجاري وتضرر القطاع

الخاص ممثلا سواء بالشركات الكبرى أو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فأضعفت مردودية عمال الشركات و الخدمات خلال فترة الحجر المنزلي.

- ✓ تعاني الجزائر من انخفاض في الإيرادات السنوية لتراجع أسعار المحروقات منذ 2014 باعتبارها مصدر الدخل الوحيد للبلاد ، وتآكل احتياطي الصرف لتغطية العجز في الميزانية خلال السنوات الخمسة الفائتة وما زاد الطين بلة صدور قرار "منظمة اوبيك" تخفيض الإنتاج و انهيار أسعار البترول خلال الجائحة إلى ما دون سعر تكلفة الاستغلال.

**التوصيات:**

- ✓ تأهيل القطاع الصحي الجزائري الذي يرتبط جزء كبير منه بالقطاع الاقتصادي ليكون أكثر كفاءة في مواجهة الأزمات الصحية، وذلك من خلال تعزيز دور الرقابة و المحاسبة نتيجة سوء التسيير الذي يشهده القطاع، إضافة إلى زيادة الإنفاق على المنظومة الصحية بتفعيل مشاريع بناء المستشفيات الجديدة و تدعيم البحث العلمي في الجامعات و المخابر و تشجيعها.
- ✓ ضرورة تحقيق المزيد من التنسيق بين اللجان الولائية المكلفة بتنسيق النشاط القطاعي للوقاية ومكافحة وباء كوفيد 19 واللجنة العلمية لوزارة الصحة لمتابعة تطورات انتشار الفيروس و هذا من اجل تقديم تقارير دورية تعتمد عليها الحكومة الجزائرية في اتخاذ قرارات و إصدار التعليمات الصائبة على غرار الدور الذي يلعبه الوعي الاجتماعي من اجل تجاوز المحنة و عودة الحياة إلى طبيعتها.
- ✓ ضرورة إنشاء مركز دولي لإدارة الكوارث و الأزمات الصحية في العالم يكون تابعا لمنظمة الصحة الدولية يكون نقطة لتجمع المعلومات الصحية الدقيقة مبني على التعاون الدولي و الإقليمي للتدخل بكفاءة وفي الوقت المناسب عوض تبادل الاتهامات وتحميل مسؤولية ظهوره وانتشاره لكل طرف من الدول الكبرى.
- ✓ تقييم الشركات العالمية لمخاطر تعطل سلاسل التوريد العالمي، الخسائر المترتبة عن ت ارجع الطلب العالمي وتكاليف تخفيض الإنتاج، ومخاطر انتقال مخاطر السيولة من البنوك الى الجهات الغير البنكية.
- ✓ تحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود عبر إصلاحات عميقة على مستوى ميزانية الدولة دون اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لان المشكل في الجزائر لا يتعلق بالموارد والوسائل بقدر ما يتصل بميكانيزمات التسيير و الحوكمة وكيفية التسيير وإخضاع الإدارة للرقمنة .
- ✓ اعتماد برنامج جاد يبتعد عن الطابع الاجتماعي يقوم بتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف القطاعات الخلاقة للثروة كالفلاحة الصحراوية، الصناعات التحويلية ، الخدمات و إطلاق منصات رقمية تشمل كافة المعلومات الخاصة بهذه المؤسسات.

- ✓ إنجاح نموذج التنويع الاقتصادي الوطني الذي تبنته الجزائر منذ 2016 للخروج من اقتصاد المحروقات و تداعيات قرارات "منظمة الاوبك".

**قائمة المراجع:**


1. احمد طلحة الوليد. (2020). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية،. *صندوق النقد العربي*، ، صفحة 07.
2. البنك المركزي الجزائري .(2020) .*بيان البنك المركزي*. Retrieved 09 07, 2020, from https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2020arabe.pdf
3. الجريدة الرسمية. (2020). قانون رقم 91-12 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 .
4. الجريدة الرسمية. (24 03, 2020). مرسوم تنفيذي رقم 20 – 70. *يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد19" و مكافحته (16)* .
5. الجريدة الرسمية. (15 03, 2020). نظام 20-02. *يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية*، .
6. المنظمة الدولية للتجارة و التنمية الاقتصادية. (2020). تاريخ الاسترداد 09 09, 2020، من https://unstats.un.org/unsd/ccsa/documents/covid19-report-ccsa.pdf
7. المنظمة الدولية للسياحة. (2020). تاريخ الاسترداد 11 09, 2020، من https://www.unwto.org/international-tourism-and-covid-19
8. المنظمة الدولية للطيران المدني .(2020). Retrieved 09 09, 2020, from https://www.icao.int/sustainability/Documents/COVID-19/ICAO_Coronavirus_Econ_Impact.pdf
9. المنظمة الدولية للعمالة. (2020). تاريخ الاسترداد 14 09, 2020، من https://ilostat.ilo.org/data/
10. بن بوزيد ,ا .ع .(2020, 06 18) .*تصريح وزير الصحة وإصلاح المستشفيات الجزائري*. Retrieved 09 02, 2020, from https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/85435-2020-03-18-18-58-52
11. بنك التسويات الدولية. (22 04, 2020). *international banking statistics at end-December 2019*. تاريخ الاسترداد 08 09, 2020، من https://www.bis.org/statistics/rppb2004.htm
12. تقرير صندوق النقد الدولي. (2020). تاريخ الاسترداد 08 09, 2020، من https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2020/04/14/global-financial- stability-report-april-2020#Chapter1
13. عبد الرحمان بن بوزيد. (18 06, 2020). *تصريح وزير الصحة وإصلاح المستشفيات الجزائري*. تاريخ الاسترداد 03 09, 2020، من https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200618/19506
14. عبد المجيد تبون. (12 04, 2020). *تصريح رئيس الجمهورية*. تاريخ الاسترداد 05 09, 2020، من https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200321/191302.html
15. عبد المجيد عطار. (2020). تاريخ الاسترداد 16 09, 2020، من تصريح وزير الطاقة و المناجم: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210211/207019.html

16. فوزي درار. (11 07, 2020). تاريخ الاسترداد 04 09, 2020، من تصريح مدير معهد باستور: https://www.youtube.com/watch?v=JxVyWnpeumA

17. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (2020). تاريخ الاسترداد 13 09, 2020، من https://data.unescwa.org

18. مروة كرامة، فاطمة رحال، و انفال حدة خبيزة. (2020). تاثير الازمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري كنموذج. *مجلة التمكين الاقتصادي ، 02* (02)، الصفحات 324-327.

19. منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية. (2020). تاريخ الاسترداد 10 09, 2020، من https://www.unido.org/news/how-covid-19-changing-world-statistical-perspective

20. منظمة الصحة العالمية. (2020). Retrieved 09 02, 2020, from https://www.who.int/countries/dza